اللجنــة الماليــة

عقدت اللجنة المالية عام ٢٠١٧ ومطلع عام ٢٠١٨ (٣) اجتماعات بضمنها اجتماع للهيئة العامة للجنة واجتماع مشترك مع ممثلي إدارة التأمين، تم خلالها مناقشة العديد من الموضوعات التي تهم شركات التأمين في النواحي المالية، حيث تضمن جدول أعمال اللجنة المواضيع التالية:-

١. تطبيقات هامش الملاءة لشركات التأمين.
٢. المستردات بين شركات التأمين.
٣. قرار رقم ٢٠١٧/٤ حول إجراءات التسويات ومطابقة الأرصدة بين شركات التأمين ومعيدي التأمين ورصد مخصصات مقابل الأرصدة المدينة.
٤. العرض المقدم من شركة كريف – الأردن حول الإستعلام الائتماني عن عملاء شركات التأمين.
٥. النشرات الإرشادية في الجوانب المالية.
٦. النشاطات التدريبية للجنة المالية.
٧. دراسة منهاج مادة التأمين للصف العاشر.
٨. التواصل مع أعضاء الهيئة العامة للجنة المالية.
٩. عضوية اللجنة التنفيذية للجنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٨.

انجزت اللجنة الماليــة النتائج التالية خلال عام ٢٠١٧:-

أولاً: تطبيقات هامش الملاءة لشركات التأمين

واصلت اللجنة خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٢ مناقشة موضوع هامش الملاءة لشركات التأمين والنسب المفروضة من إدارة التأمين سوية مع تعليمات أسس استثمار أموال شركات التأمين نظراً لارتباطها بموضوع هامش الملاءة للشركات، وفي ضوء الملاحظات والاقتراحات التي قدمتها اللجنة، قام الاتحاد بمخاطبة السادة إدارة التأمين بكتابه رقم ٢٠١٨/١/٦٣ في ٢٠١٨/١/٩ بالتأكيد على ما جاء في كتابه السابق رقم ٢٠١٧/١/١٣٧ في ٢٠١٧/١/١٧ من مقترحات وتعديلات ولطلب رفع نسبة الاستثمار الواردة بالملحق رقم (٢) من التعليمات الخاص باستثمارات أي (فرد/ جهة/ شركة) أو صندوق استثماري باستثناء البنوك والجهات الحكومية الأردنية أو دول مصنفة AAA لتصبح ٢٠% بدلاً من ١٠% الواردة بالتعليمات وذلك للاعتبارات التالية:-

- تغير القيمة النقدية بسبب التضخم المتراكم منذ نشأة التعليمات.
- حجم الاستثمار لكل شركة مقارنة مع السيولة النقدية.
- طبيعة الاستثمار وسرعة تحويله للنقد والقيمة القابلة للاسترداد.
- تحديد الأوزان لكل بند من بنود البيانات المالية بناء على التغيرات لكل بند.

كما تم التأكيد على طلب الاتحاد بتزويده بمشروع التعليمات ليصار إلى إعادة مناقشتها من قبل اللجنة وعرضها على الشركات للوقوف على ملاحظاتها قبل صدورها بصيغتها النهائية.

ولا زالت اللجنة تتابع إدارة التأمين للحصول على مشروع التعليمات لاعادة دراسته والتأكد فيما إذا تم الأخذ بملاحظات ومقترحات قطاع التامين للجنة التنفيذية للجنة المالية.

ثانياً: المستردات بين شركات التأمين

ناقشت الهيئة العامة للجنة خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٧/١١ الصعوبات التي تواجهها عدد من شركات التأمين فيما يتعلق بتسجيل المستردات المشتركة مع الشركات الزميلة وانعكاسها سلباً على دقة بياناتها المالية لإيجاد حل لهذه الظاهرة حيث تم اتخاذ الإجراءات التالية:-

أ- قام الاتحاد بمخاطبة شركات التأمين بكتابه رقم ٢٠١٧/٨/٧٢ في ٢٠١٧/٨/١٣ لحث الدوائر الفنية على تسجيل المستردات المشتركة، وتزويد الشركة المعنية باشعارات تؤكد ذلك كون أعمال الدوائر الفنية في الشركات تنعكس لدى الدوائر المالية فيها.

ب- إعداد نموذج محضر جلسة تسوية الذمم بين الشركات وسيتم تعميمه على الشركات لاعتماده وتضمينه تفويضاً للاتحاد بخصم الذمة المستحقة للشركة الدائنة من الرصيد المتوفر للشركة المدينة لدى الاتحاد بعد استكمال دراسته من قبل اللجنة (وما زال قيد الدراسة والاعداد).

ثالثاً: قرار رقم ٢٠١٧/٤ حول إجراءات التسويات ومطابقة الأرصدة بين شركات التأمين ومعيدي التأمين ورصد مخصصات مقابل الأرصدة المدينة.

ناقشت اللجنة خلال اجتماعها المشترك مع إدارة التأمين المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/١١/٨ قرار رقم ٢٠١٧/٤ حول تأمين إجراء التسويات ومطابقة الأرصدة بين شركات التأمين ومعيدي التأمين ورصد مخصصات مقابل الأرصدة المدينة الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١١/٥ بالاستناد لأحكام المادة (٩) من تعليمات أسس السياسات المحاسبية الواجب اتباعها من الشركة والنماذج اللازمة لإعداد التقارير والبيانات المالية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣، حيث سجلت اللجنة ملاحظاتها على هذا القرار والتي كانت على النحو التالي: هناك عدد من الشركات لديها ذمم مشتركة مع شركات زميلة وعدد من هذه الذمم مرتبط بالدعاوى (القضايا) المرفوعة أمام المحاكم.

- هناك عدد من شركات التأمين تمر بعسر مالي، وتطبيق هذا القرار على البيانات المالية لعام ٢٠١٧ وأخذ مخصصات لهذه الذمم سيرتب على الشركات التزامات مالية جديدة تتمثل بمبلغ الضريبة التي يجب أن تورده الشركات عن هذه المخصصات بنسبة ٢٤% بالتالي زيادة العسر المالي للشركات، حيث طلبت اللجنة تأجيل تطبيق هذا القرار وإعطاء الشركات مهلة لعمل تسويات فيما بينها وتطبيقه على البيانات المالية للشركات في ٢٠١٨/٦/٣٠ مع التأكيد على ضرورة التنسيق مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حول الضريبة التي سوف توردها الشركات عن هذه المخصصات.

- توقيت صدور القرار صعب جداً على الشركات وليس هناك متسع لدى الشركات لحل الذمم فيما بينها ومن الصعوبة تطبيق هذا القرار على البيانات المالية لشركات التأمين لعام ٢٠١٧ ففي حال تطبيق هذا القرار على النتائج المالية لعام ٢٠١٧ سوف تتأثر النتائج المالية للشركات سلباً لرفع المخصصات بمبالغ كبيرة، مما سينعكس سلباً على نتائج أعمال السوق والتي هي بالأساس سلبية لعام ٢٠١٧.
- أساس الموضوع يكمن في أن هناك عدد محدود من شركات التأمين لا يتجاوز الخمس شركات لا تقوم بتسجيل الذمم المترتبة عليها لصالح الشركات الزميلة وتسجل فقط الذمم المدينة المستحقة لها، فلا بد من إيجاد حل لهذه المشكلة من خلال تعليمات تجبر الشركات على تسجيل الذمم وفق آلية محددة لذلك.
- القرار مجحف بحق الشركات الملتزمة ويساويها بالشركات غير الملتزمة من خلال معاقبة هذه الشركات بإجبارها على رصد مخصصات لهذه الذمم وتوريد ضريبة عليها وتحميلها التزامات مالية اضافية.
- فما يتعلق بقيام شركات التأمين بإجراء تسويات ومطابقة الأرصدة مع معيدي التأمين بشكل ربع سنوي بحد أدنى، فهذا ممكن في حالة وجود اتفاقيات إعادة تأمين مع هذه الشركات **Treaty** ويتم ذلك بشكل ربعي أما في حالة إعادة التأمين الاختياري **Facultative** يصعب تطبيق ذلك بسبب أن الذمم تتغير بشكل يومي وغير ثابتة.

كما بين ممثلو إدارة التأمين الأسباب التي أدت الى إصدار هذا القرار والتي تمثلت بما يلي:-

- الشكاوى الواردة لإدارة التأمين من شركات التأمين على عدد من الشركات الزميلة التي لا تقوم بتسجيل الذمم المستحقة عليها لصالح الشركات الزميلة وجاء هذا القرار لحث هذه الشركات على تسجيل هذه الذمم وعمل تسويات مشتركة فيما بينها، حيث أن هناك شركات لم تقم بعمل تسويات للحسابات المشتركة مع الشركات الأخرى لمدة طويلة قد تصل الى خمس سنوات.
- هناك شركات تأمين كانت نسبة هامش الملاءة متدنية لديها وارتفعت بشكل ملحوظ وكان السبب في ذلك هو تسجيلها للذمم المدينة وتضخيم جانب الموجودات لديها وعدم تسجيلها للذمم الدائنة المترتبة عليها وهذا يمثل مشكلة كبيرة للشركات.
- النتائج المالية للشركات لا تعرض الواقع المالي الفعلي للشركات مما يعني تضليل حملة الوثائق والمستثمرين في الشركات.

ولغايات التسهيل على شركات التأمين ونظراً لضيق الوقت لدى الشركات لعمل التسويات فيما بينها قبل إعداد بياناتها المالية السنوية ٢٠١٧ فقد تم الاتفاق على ما يلي:-

١- سيتم الاكتفاء لهذه السنة فقط بتوثيق الذمم المترتبة على الشركة لصالح الشركة الزميلة الأخرى وذلك لتتمكن إدارة التأمين من رصد هذه الذمم.

٢- التأكيد على ضرورة قيام الشركات بتسجيل الذمم الدائنة والمدينة لديها، وفي حال ظهرت الذمة في حسابات الشركة المتسببة بالحادث، لن تقوم إدارة التأمين بمطالبة طرف الذمة الآخر برصد مخصص لهذه الذمة.

٣- أن تقوم الشركات هذا العام برصد المخصصات للذمم التي تعود للعام ٢٠١٦ وما قبل ذلك.

٤- اعتباراً من ٢٠١٨/١/١ يتوجب على شركات التامين إجراء تسويات بين بعضها البعض، وفي حال عدم تعاون شركة زميلة مع الشركة الأخرى بهذا الخصوص، يتطلب على الشركة المعنية اتخاذ اجراءات ادارية وقانونية لدفع الشركة الأخرى لتسجيل هذه الذمة في بياناتها واستعداد إدارة التأمين للتعاون في استلام أي مراسلة أو شكوى بهذا الخصوص.

رابعاً: العرض المقدم من شركة كريف- الأردن حول الإستعلام الائتماني عن عملاء شركات التأمين

درست الهيئة العامة للجنة المالية خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٧/١١ العرض المقدم من شركة كريف الأردن حول الاستعلام الإئتماني عن عملاء شركات التأمين أسوة بعملاء البنوك، حيث تسعى الشركة لأن تكون شركات التأمين إحدى الجهات المستفيدة من هذه الخدمة لما يعود على الشركات بفوائد منها تحديد قدرة العميل على الالتزام بالأقساط والسداد في الأوقات المحددة وتعزيز ثقافة التسديد لدى العملاء، متابعة عملاء الشركات قبل التعثر إضافة إلى تحقيق التنافسية بين الشركات من خلال تصميم برامج تأمينية جديدة.

وللوقوف على آراء الشركات حول هذا العرض ولمعرفة الشركات الراغبة بالاستفادة من خدمات شركة كريف – الأردن الائتمانية، قام الاتحاد بالتعميم على شركات التأمين بكتاب الاتحاد رقم ٢٠١٧/٩/٦٠ في ٢٠١٧/٩/١٣ لطلب دراسة العرض المقدم من الشركة وإعلام الاتحاد برغبة الشركات بالاستفادة من هذا العرض، حيث أبدت شركتا تأمين رغبتها بالاشتراك بهذه الخدمات فيما أبدت (٤) شركات عدم رغبتها بالاستفادة من هذا العرض.

وقد تم رفع ردود الشركات الى السادة مجلس إدارة الاتحاد لاتخاذ القرار المناسب وإعلام الشركة برد الاتحاد.

وما زال الموضوع معروض أمام مجلس الإتحاد.

خامساً: النشرات الارشادية في الجوانب المالية

تنفيذاً لقرار السادة مجلس إدارة الاتحاد حول أهمية تفعيل دور اللجان الفنية العاملة في الاتحاد وتفعيل دورها في المساهمة بتطوير قطاع التأمين، وبضمنها اللجنة التنفيذية للجنة المالية، تعكف اللجنة التنفيذية على إعداد نشرة توعوية حول المسميات المعتمدة لبنود القوائم المالية لشركات التأمين (قائمة المركز المالي، وقائمة بيان الدخل) باللغة الإنجليزية كونها موحدة باللغة العربية وتختلف في ترجمتها من شركة لأخرى ليصار إلى تعميمها على شركات التأمين وذلك بعد أخذ موافقة إدارة التأمين على الترجمة ليصار الى اعتمادها من كافة شركات التأمين.

سادساً: النشاطات التدريبية للجنة المالية

في إطار تحديد الاحتياجات التدريبية للكوادر العاملة في الدوائر المالية في شركات التأمين، وفي ضوء التنسيق مع اللجنة المالية في الاتحاد، أدرج الاتحاد على خطته التدريبية لعام ٢٠١٨ المواضيع التالية والتي سيقوم رئيس اللجنة وأحد أعضائها بتقديم المحاضرات خلالها:-

أ. برنامج تدريبي على مستوى عربي بعنوان (التطبيقات المحاسبية في شركات التأمين " محاسبة التأمين واعادة التأمين") بواقع (١٨) ساعة تدريبية على مدار (٣) أيام بمعدل (٦) ساعات تدريبية يومياً وذلك للفترة من ٥-٢٠١٨/٨/٧ وسيقوم بإعداد وإلقاء المحاضرات خلال البرنامج السيد مؤنس حداد – رئيس اللجنة التنفيذية للجنة المالية.

ب. برنامج تدريبي على مستوى عربي بعنوان" التدقيق وإعداد التقارير المالية" بواقع (١٨) ساعة تدريبية على مدار (٣) أيام بمعدل (٦) ساعات تدريبية يومياً وذلك للفترة من ٤-٢٠١٨/١١/٦ وسيقوم بإعداد وإلقاء المحاضرات خلال البرنامج السيد نضال الصوص – عضو اللجنة التنفيذية للجنة المالية.

سابعاً: دراسة منهاج مادة التأمين للصف العاشر

ساهم رئيس اللجنة التنفيذية للجنة المالية في الاجتماع المشترك لرؤوساء اللجان الفنية الخمسة العاملة تحت إطار الاتحاد المنعقد يوم ٢٠١٨/٢/٨ بحضور ممثلي مؤسسة انجاز ووزارة التربية والتعليم وذلك لدراسة ومراجعة منهاج مادة التأمين في مادة الادارة المالية لطلاب الصف العاشر والذي سيدرس لكافة طلاب المملكة للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩.

وقد قدم رئيس اللجنة تعديلاته ومقترحاته لتطوير المادة العلمية والامثلة التطبيقية المتعلقة بالتأمين، كما قدم ملاحظات عامة على مادة التأمين بشكل عام.

ثامناً: التواصل مع أعضاء الهيئة العامة للجنة المالية

استناداً لقرار السادة مجلس إدارة الاتحاد رقم ٢٨٩٨-٢٠١٧/٥ في ٢٠١٧/٣/٢٢ المتضمن تعميم جميع محاضر اجتماعات اللجان الفنية العاملة تحت إطار الاتحاد على شركات التأمين وبهدف اطلاع الشركات على النتائج التي تتوصل إليها اللجان التنفيذية في دراسة القضايا والمواضيع التي تهم شركات التأمين في اجتماعاتها الدورية وللاستفادة من الآراء والتوصيات التي تتخذها اللجان التنفيذية، قامت اللجنة التنفيذية للجنة المالية بتعميم محاضر اجتماعاتها على شركات التأمين بكتاب الاتحاد رقم ٢٠١٨/١/٢ في ٢٠١٨/١/٢ بعد مصادقة مجلس إدارة الاتحاد عليها.

تاسعاً: عضوية اللجنة التنفيذية للجنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٨

تضم عضوية اللجنة التنفيذية للجنة المالية للدورة ٢٠١٦-٢٠١٨ كل من ممثلي شركات التأمين التالية أسماؤهم:-

١-	السيد مؤنس حداد	رئيس اللجنة	شركة الشرق الأوسط للتأمين
٢-	السيد عبد السميع النتشة	نائب رئيس اللجنة	شركة التأمين الإسلامية
٣-	السيد إسماعيل المهتدي	عضو	شركة سوليدرتي – الأولى للتأمين
٤-	السيد نضال الصوص	عضو	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين
٥-	السيد إياد التميمي	عضو	شركة التأمين الوطنية